مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

تأثير التنويع المصرفي في تعزيز السلامة المالية
دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ. د. مهند حميد ياسر العطوي
جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
mohandh.yser@uokufa.edu.iq

علي يوسف علي
جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
465289087zasefdsd@gmail.com

المستخلص

الغرض: تهدف الدراسة الى بيان تأثير التنويع المصرفي كمتغير مستقل في السلامة المالية كمتغير تابع وتحديد نوع العلاقة بينهما، إذ تم استخدام تنويع الموجودات وتنويع الدخل كمؤشرات لقياس التنويع المصرفي، وقد تم الاعتماد على مؤشرات نظام التصنيف العالمي (CAMEL) لقياس السلامة المالية وهي: (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة).

المنهجية / التصميم: اعتمدت الدراسة المنهج الاستدلالي الذي يتيح للباحث تحديد المشكلة ثم جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم اختبار عينة من المصارف التجارية شملت (18) مصرفا تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2012-2021)، وقد تم الاعتماد على بيانات التقارير المالية المنشورة على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية، مع استخدام المؤشرات المالية والأساليب الإحصائية كتحليل الانحدار المتعدد واختبار التوزيع الطبيعي واختبار جذر الوحدة للتحقق من استقراريه السلاسل الزمنية، كما تم استخدام البرنامج الاحصائي (EViews-12) من أجل تحليل البيانات واستخراج النتائج المالية والاحصائية.

النتائج: خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها، يمكن للمصارف استخدام التنويع سواء كان تنويع الدخل أم تنويع الموجودات من أجل تعزيز السلامة المالية، إذ أثبتت الدراسة تجريبياً وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إيجابية لمؤشرات التنويع المصرفي في السلامة المالية، ويمكن للمصارف التجارية الاستفادة من التنويع المصرفي في تعزيز مستوى مؤشرات السلامة المالية، وقد اوصت الدراسة بضرورة تبني المصارف التجارية في العراق سياسة التنويع المصرفي سواء من خلال مدخل تنويع الموجودات او تنويع الدخل، وضرورة ان يكون التنويع قائما على أسس علمية مدروسة ومعدلات يمكن من خلالها تعزيز مستوى السلامة المالية.

الكلمات الدالة: تنويع الدخل، تنويع الموجودات، السلامة المالية، المصارف التجارية.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

The impact of banking diversification on financial soundness An analytical study of a sample of commercial banks listed in the Iraq stock exchange

Ali Youssef Ali
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
465289087zasefdsd@gmail.com

Muhannad Hamid Yasser Al-Atwi
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
mohandh.yser@uokufa.edu.iq

Abstract

Purpose: Through this study, the researcher seeks to appear the impact of banking diversification as an independent variable in financial soundness as a dependent variable and determine the type of relationship between them, as asset diversification and income diversification were used as indicators to measure banking diversification in the current study, and the indicators of the global classification system (CAMEL) were relied upon to measure financial soundness, which are as follows: (capital adequacy, asset quality, management efficiency, profitability, liquidity).

Methodology / Design: The study adopted the inferential approach that allows the researcher to identify the problem and then collect and analyze the relevant data, and in order to achieve the objectives of the study and answer its questions, a sample of commercial banks was tested, including (18) commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2012-2021), using the financial reports data published on the website of the Iraq Stock Exchange by using the financial indicators and statistical methods as multiple regression analysis. In addition to normal distribution, unit root test for investigating the stability of time series, and using the statistical program (EViews-12) in order to data processing and extraction of financial and statistical results.

Conclusion: The study concluded a set of conclusions, the most prominent of which was, banks can use diversification, whether income diversification or asset diversification, in order to enhance financial soundness, as the study empirically proved that banking diversification affects financial soundness indicators positively, as well as that is commercial banks can benefit from the bank diversification in proving the level

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

of financial soundness indicators. The study recommend that the commercial banks must have banks diversification policy whether through approach of assets diversification or income diversification. In addition to the necessity that the diversification be relied upon scientific and studied fundamentals and the ratios that can through it proving the financial soundness.

Keywords: income diversification, asset diversification, financial soundness, commercial banks.

المقدمة:

إن صلابة البنية التحتية المصرفية تلعب دورا أساسيا في دعم النشاط الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المالية للمجتمع، ومن أهم أوجه ذلك الدعم هو التدفق السلس للتمويل المصرفي في الاقتصاد، لان المصارف في أي بلد تمثل اللبنة الأساسية وعصب الحياة في النظام المالي لذلك البلد. وبعد الاضطراب المالي العالمي في عام 2007، لوحظ انخفاض في ربحية المصارف كما ان مصادر دخل الفوائد أصبحت محفوفة بالمخاطر التي تشكل تهديداً لسلامة واستقرار النظام المصرفي بشكل عام. وكما هو معلوم ان دخل الفوائد في المصارف يشكل الدخل الاساسي لاي مصرف كما ان القروض والتسليفات هي المصدر الأول لذلك الدخل. من اجل ذلك ظهرت الحاجة لبناء نموذج اعمال مصرفي جديد، قائم على التنويع المدروس عن طريق الجمع بين الأنشطة التقليدية للمصرف والأنشطة الثانوية وفق نسب ومعدلات تنويع مدروسة، تساهم في الحفاظ على سلامة واستقرار المركز المالي للمصرف. وتعد عملية التقييم الدوري للسلامة المالية الخاصة بالنظام المصرفي بمثابة جهاز انذار مبكر يعكس الحالة او الموقف الذي تكون عليه تلك المصارف او النظام المصرفي بشكل عام. كما انها أداة رقابية تمارسها السلطة النقدية لاي بلد متمثلة بالبنك المركزي لتفادي أي انهيار محتمل قد يتعرض له النظام المصرفي أو الاقتصادي بشكل عام. وقد اختلفت الإجراءات الاحترازية التي اعتمدتها الدول من حيث مدى تشديدها ولكن أهدافها كانت موحدة باتجاه تعزيز السلامة المالية وتقوية الجوانب التشريعية والرقابية القائمة عليها. وبما ان التوجه الحالي للمصارف في العالم نحو التنويع بشكل متزايد ومن اجل تقديم المعرفة حول تأثير التنويع المصرفي في دعم وتعزيز السلامة المالية للبيئة المصرفية في العراق وجعلها أكثر قدرة على الصمود امام المخاطر والصدمات الاقتصادية تم طرح مشكلة الدراسة الحالية وتساؤلاتها

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الأساسية والمتمثلة بـ(تأثير التنويع المصرفي في السلامة المالية). ولأهمية هذا القطاع من الناحية الاقتصادية للبلد اكتسب البحث أهميته وقد تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث، كما تناول المبحث الثاني الجانب النظري لمتغيرات البحث، في حين تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث وتناول المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها الباحث.

المبحث الأول – منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث:

يواجه القطاع المصرفي بشكل عام العديد من المشاكل، وان الكثير من هذه المشاكل مرتبطة بطبيعة عمله ولا يمكن فصلها عن وظيفته الأساسية. فمن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وجد الباحث ان مشكلة الدراسة تتجسد في مشاكل وتحديات عديدة تواجه النظام المصرفي في العراق وقد أشار لها مجموعة من الباحثين، وتتمثل في المشاكل الداخلية للمصارف فضلا عن تحديات البيئة الاقتصادية العراقية بشكل عام، مما ينعكس على الأداء المالي لهذه المصارف. فقد أشار تقرير صادر عن دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي. حول مؤشرات السلامة المالية في العراق، إن نسبة القروض المتعثرة في المصارف التجارية الخاصة ذات اتجاه تصاعدي مرتفع، إذ وصلت الى (46.9%) من اجمالي القروض المقدمة، وهو ما يشير الى عدم انضباط المصارف المذكورة في تقديم القروض، مع ملاحظة إن مخصصات خسائر القروض في تلك المصارف تنخفض بمرور الوقت، مع الارتفاع المستمر في نسب القروض المتعثرة. كذلك أشار التقرير، الى مشاكل تتعلق بمؤشر الإيرادات والربحية، إذ إن عوائد المصارف التجارية الخاصة تتسم بعدم الاستقرار، فقد أشارت البيانات الى تدهور سريع في ربحية المصارف التجارية الخاصة، خلال السنوات الأربعة الأخيرة، مما قد ينذر بحدوث أزمة مصرفية. وتعود أسباب التدهور الحاصل في ربحية المصارف التجارية الخاصة، الى المصاريف التشغيلية التي قد تصل الى أكثر من (100%) من اجمالي الدخل. كما ان هذه المصارف في الغالب، تتجاهل تنويع إيراداتها وتعتمد على دخل الفوائد. (حسين وإبراهيم، 2019: 4-5) و(الموسوي، واخرون ،2017: 139). في ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى**

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

تأثير التنويع المصرفي في تعزيز السلامة المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟ وبناءاً على هذا السؤال الذي يحدد مشكلة الدراسة نستطيع طرح مجموعة من التساؤلات:

1. هل تستخدم المصارف المبحوثه التنويع في عملياتها المصرفية؟
2. ما هو مستوى تقييم السلامة المالية في المصارف عينة الدراسة الحالية؟
3. هل يوجد علاقة تأثير للتنويع المصرفي في مؤشرات السلامة المالية في المصارف المبحوثه؟
4. ما نوع العلاقة بين التنويع المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في المصارف المبحوثه، وما هو اتجاهها؟

ثانيا: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي في تنمية النشاط الاقتصادي واستقراره بشكل عام. اذ تعد سلامة النظام المصرفي جزءاً من استراتيجية شاملة تسعى الى دعم الاقتصاد محلياً ودولياً، عن طريق تعزيز الأنظمة المصرفية وتطوير المؤسسات التشريعية والرقابية الداعمة لها. كما تطرقت الدراسة الى موضوع التنويع المصرفي والذي يعد من المواضيع التي اكتسبت أهمية كبيره في الآونة الأخيرة بسبب حدة المنافسة القائمة في مجال تقديم الخدمات المالية وظهور أدوات مالية مستحدثة خاصة في ظل العولمة ومبادرات التحرر المالي التي شهدها العالم. تقدم إضافة معرفية يمكن الاستفادة منها في مجال العمل المصرفي في العراق كونها توفر أدلة تجريبية استمدت من واقع التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثا: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مايلي :

1. دراسة وتحليل التنويع المصرفي في المصارف المبحوثة.
2. تحليل نسب مؤشرات السلامة المالية في المصارف المبحوثة.
3. اختبار العلاقة بين التنويع المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في المصارف المبحوثة.
4. التعرف على نوع العلاقة بين التنويع المصرفي والسلامة المالية للمصارف المبحوثة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

رابعا: فرضيات البحث:

بعد تحديد مشكلة الدراسة، وبعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، يمكننا تحديد فرضيات الدراسة لتكون بمثابة حلول أولية او مؤقته بهدف اختبارها باستخدام أساليب إحصائية معينة والتحقق من قبولها او رفضها، لذا سيتم تحديد ست فرضيات للبحث وفقاً لعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وهي:

الفرضية الأولى: $(H1)$ وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل، تنويع الموجودات) في السلامة المالية.

الفرضية الثانية: $(H2)$ وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل وتنويع الموجودات) في متطلبات كفاية راس المال.

الفرضية الثالثة: $(H3)$ وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنويع المصرفي (تنويع الموجودات، تنويع الدخل) في جودة الموجودات.

الفرضية الرابعة: $(H4)$ وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في الكفاءة الإدارية.

الفرضية الخامسة: $(H5)$ توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في الربحية.

الفرضية السادسة: $(H6)$ توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) والسيولة المصرفية.

خامسا: الأدوات المالية والاحصائية:

استخدم الباحث المنهج الكمي في تحليل البيانات، كما تم استخدام المعادلات الخاصة بقياس التنويع المصرفي والسلامة المالية. اما اختبار علاقة التأثير فقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد من خلال الاعتماد على البرمجيات الجاهزة.

سادسا: الحدود الزمانية والمكانية:

تم تطبيق البحث على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية شملت (18) مصرفا تجاريا. ضمن الفترة الزمنية (2012-2021).

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المبحث الثاني – الجانب النظري

أولا: مفهوم التنويع المصرفي وأدوات قياسه.

1. مفهوم التنويع المصرفي

ان الدور الأساسي للمصارف يتمثل في العمل كوسيط لتوجيه المدخرات الى الاستثمارات، حيث يدير المصرف وظيفته الأساسية المتمثلة في تلقي الودائع ومنح القروض، الى ان المنافسة والابتكار التي شهدها القطاع المالي في الآونة الأخيرة حتم على المصارف اتباع استراتيجية التنويع المصرفي، فأصبحت المصارف تمارس العديد من الأنشطة الثانوية لتنويع مصادر دخلها، والتي تمثل تداول الأوراق المالية والسمسرة والخدمات المصرفية الاستشارية وانشطة التأمين والمتاجرة (Chen & Budidarma,2020:93). وفي المجال المصرفي يجب الاخذ في الاعتبار التمييز بين الأنشطة المصرفية (الأساسية والثانوية) من حيث أنواع الدخل المرتبطة بها، حيث يتميز النشاط المصرفي الأساسي (بدخل الفوائد) الذي يتولد من الفرق بين فوائد القروض وفوائد الودائع (Wyss,2018:41). بينما تشمل الأنشطة الثانوية مجموعة من الخدمات المالية مثل الاكتتاب بالأوراق المالية وانشطة التامين والسمسرة وخدمات الاستشارات المالية وغيرها من الخدمات المالية الأخرى ويرتبط به (الدخل من غير الفوائد) (Rogers & Jr,1999: 26). وفي كثير من الدراسات المتعلقة بالتنويع في المصارف جاء التركيز على تنويع الموجودات وتنويع الدخل، لان المصارف التي تفتقر لهذا النوع من التنويع غالبا ما تركز في محافظ موجوداتها على المجالات الاقراضية مثل قروض الرهن العقاري. ولا يخفى على القارئ ان أصول الازمة المالية في الولايات المتحدة جاءت بسبب الافراط في قروض الرهن العقاري (Ghosh,2017:4).

ان مصطلح التنويع من حيث الدلالة اللغوية يعني (تصنيف الأشياء وجعلها أنواع مختلفة) (عمر ،2008: 2306). كما عرفه قاموس (Cambridge dictionary)، (عملية البدء في تضمين المزيد من الأنواع او الأشياء المختلفة)، اما من حيث الدلالة الاصطلاحية فقد اختلفت مفاهيم التنويع حسب اهتمامات الباحثين وتوجهاتهم الفكرية، فقد عرف (Berry)، التنويع من وجهة نظر تسويقية (دخول المؤسسة الى أسواق جديدة بمنتجات جديدة). وذكر(Ansoff)، التنويع من وجهة نظر استراتيجية بانه (ممارسة أنشطة جديدة اما بإنتاج منتجات جديدة او الدخول الى أسواق جديدة) (سارة , 2014 : 13). في حين عرف (Lekovic,2018:170)، التنويع من وجهة نظر مالية على انه (هو استراتيجية لإدارة المخاطر تمزج بين مجموعة متنوعة من الاستثمارات ضمن محفظة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

تحتوي المحفظة المتنوعة على مزيج من أنواع الموجودات المتميزة وأدوات الاستثمار في محاولة للحد من التعرض لأي موجود أو خطر واحد).

وقد عرف (Christiansen & Pace, 1994: 55) التنويع المصرفي على انه "عملية توسيع الأنشطة المسموح بها للمصارف الى أنشطة مصرفيه غير تقليدية". في حين عرفه Mishkin & (Serletis, 2004: 32)، على انه "هو الاستثمار في (محفظة) من الموجودات التي لا توجد بينها علاقات ارتباط قوية". وعرفه (Duho, 2020: 35) بأنه " هو التركيز على كيفية تقليل المخاطر وتعظيم العوائد بواسطة التفريق بين الاستثمارات من خلال أنواع مختلفة من الموجودات وهو مشتق من مفهوم نظرية المحفظة". وعرفه (العباس،2021: 35) "هو استراتيجية تتبعها المصارف لتحسين أداء اعمالها عبر إيجاد توليفة مختلفة ومناسبة من الموجودات التي تستثمرها في مختلف القطاعات والأنشطة والأوراق المالية (الموجودات) لتحقيق عوائد اعلى بأقل التكاليف مع تجنب المخاطر المترتبة على الاستثمار في الموجودات المترابطة وهذا يتحقق بوجود إدارة كفؤه قادرة على التكيف مع بيئة الاعمال وتحقيق أهدافها". لقد جاء قرار التنويع في المصارف كردة فعل او استجابة استراتيجية خاصة بعد الازمة المالية التي نتجت عن اخفاق المصارف والتي سلطت الأضواء على الاستراتيجيات المصرفية. ودعت الى ضرورة إيجاد استراتيجيات جديدة ونماذج اعمال غير تقليدية (Vo,2017:3). ولقد جاءت هذه الاستجابات الاستراتيجية في أطار التنويع على ثلاثة اشكال كما يقترح (Mercieca et al,2007:1977):

1. استراتيجية التنويع من خلال المنتجات او الخدمات المالية.
2. استراتيجية التنويع من خلال التوسع الجغرافي.
3. الجمع بين الاستراتيجيتين السابقتين.

2. مؤشرات قياس التنويع المصرفي:

تستخدم الدراسات مقياسان مختلفان للتنويع المصرفي. يشير أحد المقاييس الى مدى تنويع الدخل، بينما يشير الآخر الى مدى تنوع الموجودات. ويرد المقياسان في الشكل الرياضي على النحو التالي: (Duho et al,2019:124).

(1) مقياس تنويع الموجودات: (AD) يمثل درجة تنويع الموجودات المربحة عدا القروض في موجودات المصرف المربحة ويمكن حسابه من خلال القانون التالي:

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

$$DivA = 1 - \frac{\text{Net loans} - \text{Other Earning Assets}}{\text{Total Earning Assets}} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث ان:

- (DivA) تمثل تنويع الموجودات.
- (Net loans) تمثل صافي ايرادات القروض.
- (Other Earning Assets) تمثل ايرادات الموجودات الاخرى.
- (Total Earning Assets) تمثل مجموع ايرادات الموجودات.

(2) مقياس تنويع الدخل:(ID) يمثل درجة تنويع الدخل من غير الفوائد في هيكل إيرادات المصرف ويمكن حسابه من خلال القانون التالي:

$$DivI = 1 - \frac{\text{Net interest income} - \text{Other operating income}}{\text{Total operating income}} \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث ان:

- (DivI) تمثل تنويع الدخل.
- (Net interest income) تمثل صافي دخل الفوائد.
- (Other operating income) تمثل ايرادات تشغيلية اخرى.
- (Total operating income) تمثل مجموع الايرادات التشغيلية.

إذا كانت القيمة مساوية للصفر، يكون المصرف غير منوعا كلياً أو مركزا، وإذا كانت القيمة تساوي (1)، فهذا يعني أن موجودات المصرف متنوعة كلياً. غير أن هذا يعتمد على افتراض أن مزيج التنويع يتكون من تقسيم متساو بين الأنشطة غير الإقراضية والأنشطة الإقراضية او الدخل من غير الفوائد ودخل الفوائد (Wu & Ausina,2020 10).

ثانيا: مفهوم السلامة المالية وأدوات قياسها.

1. مفهوم السلامة المالية:

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

تحظى جوانب تقييم النظم المالية باهتمام متزايد على الصعيدين المحلي والدولي. وكذلك تعزيز قدرة النظم المالية على الصمود في مواجهة الازمات الاقتصادية. وتعد سلامة المصارف جزءا أساسيا من البنية التحتية لأداء النظام المالي. وبالتالي، تولي البنوك المركزية والحكومات اهتماما متزايدا لمراقبة سلامة واستقرار المصارف، وخاصة تلك التي تشكل مخاطر محتملة على استقرار النظام المالي (Sundararajan et al,2002:1). وتجدر الإشارة، ان الأنظمة المالية في العديد من البلدان عانت من أزمات مالية. كما ان مشاكل النظم المالية تعيق الافاق الاقتصادية، وتهدد الرفاهية الاجتماعية. لذلك فان الحفاظ على سلامة النظم المالية هي أولوية قصوى لمشرعي السياسات في جميع انحاء العالم. لان النظم المالية تساهم في تقديم معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتملة وتخصيص التمويل الكافي لها ومراقبة الاستثمارات وممارسة حوكمة الشركات وحشد المدخرات وتجميعها وتسهيل التداول وإدارة المخاطر وتسهيل تبادل السلع والخدمات وبناءً على ذلك ظهرت ثلاث جوانب مهمة تتعلق بوظائف الأنظمة المالية (Nguyen,2020:4-8)، وهي:

(1) القدرة على التمويل من خلال مصادر خارجية بشكل عام او من خلال الائتمان المصرفي بشكل خاص.

(2) مدى استقرار المؤسسات المالية وخاصة المخاطر المتعلقة بالجهاز المصرفي لأنها السبب الرئيسي لحدوث الازمات المالية.

(3) كفاءة المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية وبالتالي فان السلامة المالية تدور حول جوانب الوصول والاستقرار والكفاءة. وقد تناولت الأدبيات المتعلقة بالنظام المالي بشكل عام طريقتين لحدوث الأزمات: تضخم أسعار الموجودات يليه الانكماش. أو انهيار بعض المصارف مما يتسبب في سلسلة من حالات فشل المصارف، يزعزع استقرار النظام المصرفي بأكمله (Pizzutto,2019:1).

وتحدد سلامة أي نظام قدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. كما يمكن وصف سلامة النظام بأنها عملية ديناميكية ومتكاملة تحدد قدرة النظام، على تحقيق اقصى حد من الكفاءة في أداء وظائفه مع مواجهة الاختلالات الخارجية والداخلية وتحقيق الحد الأدنى من التعرض لها (Volodymyrivna,2014:224). ان مفهوم السلامة المالية له جوانب مختلفة، فقد أشار بعض الباحثين لمفهوم السلامة المالية من خلال وظائف الهيئات التشريعية والاشرافية لتحقيق الاستقرار المالي. اذ عرفها (جويد ومهدي، 2021: 253). بانها عملية تقييم متخصص لاستقرار النظام

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المالي من اجل تحديد أي حالة ضعف موجود فيه خلال فترة زمنية او هو وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي الى المساهمة في تحسين الاستقرار المالي. كما ذكر (Kadhum,2021:26). السلامة المالية، هي وسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار المالي، وتساعد مراقبة سلامة المؤسسات المالية في الكشف المبكر عن أي تراكم محتمل للمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى خلق أزمة مالية.

كما عرفها فريق اخر من الباحثين في إطار استقرار النظام المالي كمفهوم شامل مرادف للسلامة المالية فقد اشار (Noman & Isa,2021:1). للسلامة المالية "بأنها الحالة التي يكون فيها النظام المالي، الذي يضم المؤسسات المالية والأسواق والبنى التحتية، مؤهلا لمقاومة الصدمات والاختلالات المالية، وبالتالي يزيل احتمال حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية". وذكر (حسان، 2022: 74). "بانها الحالة التي يقوم فيها النظام المالي بتخصيص الموارد المالية بشكل فعال بين الانشطة المختلفة وإدارة وتشخيص الازمات المالية واستيعاب الصدمات لتحقيق الاستقرار المالي".

في حين تطرق جانب اخر من الباحثين السلامة المالية في القطاع المصرفي مع التركيز بشكل كبير على (إدارة المخاطر) حيث أشار (Salina,2020:23). السلامة المالية "هي حالة تكون فيها المؤشرات المالية التي تميز كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة وغيرها من المؤشرات ضمن حدود معينة لضمان قدرة المصرف على البقاء في ظل ظروف السوق السلبية. ويؤدي عدم تحقيق هذه الحدود إلى تحويل المصرف من حالته السليمة إلى حالة غير سليمة". كذلك أشار (Kattel,2014:89). تعني السلامة المالية في القطاع المصرفي، " قدرة المصرف على الحفاظ على مركز ملاءته المالية والسيولة من أجل تلبية نفقاته الثابتة طويلة الأجل وتحقيق خطط النمو والتوسع طويلة الأجل". وذكر (Mishkin & Eakins,2012: 434). على "أنها العملية التي يتم من خلالها تقييم العمليات والأنشطة المصرفية من خلال المراقبة المركزة للمخاطر".

وقد عرف (Ouma & Kirori,2019:93). السلامة المالية من خلال التركيز على سلامة القطاع المصرفي بشكل عام حيث عرفها على انها " الصحة المالية العامة للمصرف، أو القطاع المصرفي عندما يتم أخذ جميع المصارف معا. ويشمل ذلك القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند استحقاقها مع الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية. وقد يكون أيضا مساويا لعدم وجود ضائقة مالية ".

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

ويستخدم مفهوم السلامة المالية بشكل شائع للإشارة الى القدرة على تحمل الاثار السلبية والتي تنعكس في الملاءة أي القيمة الصافية الإيجابية للمصرف. مقاسة بالفرق بين الموجودات والمطلوبات باستثناء راس المال والاحتياطيات في الميزانية العمومية. وكون المصارف ذات قدرة توليد الأرباح وكفاءة الإدارة وراس المال الكافي لتحمل الاحداث السلبية. في سوق ديناميكية وتنافسية. الكفاءة والربحية مترابطتين وتنعكس على الملاءة المستقبلية للمصرف (Arias et al,2017:2).

2. مؤشرات قياس السلامة المالية:

استخدم الباحث المؤشرات الخاصة بنظام تقييم السلامة المالية في المصارف (CAMEL) وهي (مؤشر كفاية راس المال وجودة الموجودات وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة) مستنداً في ذلك الى دراسة (Kolum,2016:65-67) وفيما يلي توضيح لهذه المؤشرات:

(1) كفاية راس المال: (CA) تمثل نسبة رأس المال الأساسي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$CA = \frac{\text{core capital}}{\text{Risk} - \text{weighted asset}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 6$$

حيث ان:

- (CA) كفاية راس المال.
- (Core capital) راس المال الأساسي.
- (Risk – weighted asset) الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

(2) جودة الموجودات: (AQ) يمثل نسبه مخصص خسائر قروض متعثرة الى راس المال ويمكن حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$AQ = \frac{\text{nonperforming loans net of provisions}}{\text{capital}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

حيث ان:

- (AQ) جودة الموجودات.
- (nonperforming loans of provisions) مخصص خسائر قروض متعثرة.
- (capital) راس المال.

(3) كفاءة الإدارة: (MQ) تمثل نسبة مصاريف من غير الفوائد الى اجمالي الدخل ويمكن حسابه عن طريق المعادلة التالية:

$$\mathrm{MQ} = \frac{\mathrm{Non-interest}\ \ expenses}{\mathrm{Total\ income}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 8$$

حيث ان:

- (MQ) كفاءة الإدارة.
- $(\mathrm{Non-interest\ \ expenses})$ مصاريف غير مرتبطة بالفائدة.
- (Total income) اجمالي الدخل.

(4) الربحية: (EQ) تمثل نسبة العائد الى حقوق الملكية ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$\mathrm{EQ} = \frac{\mathrm{Net\ income}}{\mathrm{Equity}} \ldots\ldots\ldots\ldots 9$$

حيث ان:

- (EQ) مؤشر الربحية.
- (Net income) صافي الدخل.
- (Equity) حقوق الملكية.

(5) السيولة: (Liq) تمثل نسبة الموجودات السائلة الى مجموع الموجودات ويمكن حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\mathrm{L}iq = \frac{\mathrm{Liquid\ asset}}{\mathrm{total\ asset}} \ldots\ldots\ldots\ldots 10$$

حيث ان:

- (Liq) مؤشر السيولة.
- (Liquid asset) الموجودات السائلة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

- (total asset) مجموع الموجودات.

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

أولا: التحليل المالي للمصارف عينة البحث.

1. التحليل المالي الخاص بالتنويع المصرفي:

إن التنويع المصرفي يمثل درجة التنويع في موجودات أو إيرادات المصرف من خلال التوسع في الأنشطة الثانوية غير القائمة على الفوائد، وكلما زادت النسبة دلت على قوة التنويع في المصرف، إذ يبين الجدول (1) درجة تنويع الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث خلال الفترة الزمنية (2012-2021).

الجدول (1) التحليل المالي الخاص بالتنويع المصرفي للمصارف عينة البحث للفترة (2012-2021)

ت	اسم المصرف	تنويع الدخل	تنويع الموجودات
1	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.131	0.384
2	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	0.542	0.121
3	أربيل للاستثمار والتمويل	0.752	0.059
4	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0.546	0.572
5	الموصل للتنمية والاستثمار	0.697	0.293
6	اشور الدولي للاستثمار	0.346	0.420
7	المتحد للاستثمار	0.568	0.370
8	المنصور للاستثمار	0.426	0.529
9	عبر العراق للاستثمار	0.584	0.380
10	الاتحاد العراقي	0.421	0.110
11	الاستثمار العراقي	0.593	0.432
12	الائتمان العراقي	0.373	0.006
13	الأهلي العراقي	0.719	0.280
14	التجاري العراقي	0.527	0.089
15	الخليج التجاري	0.812	0.679

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

16	سومر التجاري	0.515	0.142
17	بابل	0.717	0.227
18	بغداد	0.661	0.001
	معدل السوق العام	0.552	0.283
	الانحراف المعياري	0.169	0.202

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

من خلال الجدول (1) يظهر أن معدل السوق العام لتنويع الدخل قد بلغ (0.552) كما بلغ الانحراف المعياري (0.169) وهو ما يشير أن المصارف عينة الدراسة الحالية قد حققت مستوى معتدل للتنويع المصرفي. إذ نجد إن المصارف التي سجلت معدلات تنويع أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (9) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (مصرف الخليج التجاري، مصرف أربيل للاستثمار والتمويل، مصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، مصرف الموصل للتنمية والإستثمار، مصرف بغداد، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف عبر العراق للإستثمار، مصرف المتحد للاستثمار). كما يظهر ان هناك (9) مصارف قد حققت معدلات تنويع دخل أقل من معدل السوق العام، وهي على التوالي (مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، التنمية الدولي للإستثمار والتمويل، التجاري العراقي، سومر التجاري، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي، الإئتمان العراقي، آشور الدولي للاستثمار، مصرف الاقتصاد للإستثمار والتمويل).

من خلال الجدول (1) يظهر أن معدل السوق العام لتنويع الموجودات قد بلغ (0.283) كما بلغ الانحراف المعياري (0.202) وهو ما يعني إن المصارف عينة الدراسة الحالية قد كانت غير متنوعة وفقاً لمقياس التنويع القائم على الموجودات. إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات تنويع أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (9) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (الخليج التجاري، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المنصور للاستثمار، الاستثمار العراقي، آشور الدولي للإستثمار، الإقتصاد للإستثمار والتمويل، عبر العراق للإستثمار، المتحد للإستثمار، الموصل للتنمية والإستثمار). كما يظهر أن هناك (9) مصارف قد حققت معدلات تنويع موجودات أقل من معدل السوق العام، وهي على التوالي (الأهلي العراقي، بابل، سومر التجاري، التنمية الدولي للإستثمار والتمويل، الإتحاد العراقي، التجاري العراقي، أربيل للإستثمار والتمويل، الائتمان العراقي، بغداد).

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

2. التحليل المالي الخاص بالسلامة المالية:

فيما يخص قياس المتغير التابع (السلامة المالية) تم استخدام نظام التقييم (CAMEL) بمؤشراته الخمسة المعروفة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة)، اذ يجد الباحث ان هذه المؤشرات مناسبة لقياس درجة السلامة المالية في المصارف عينة الدراسة. وقد تم الإعتماد على دراسة (Kolum,2016:65-67). ويبين الجدول (2) نسب السلامة المالية للمصارف التجارية عينة البحث خلال الفترة الزمنية (2012-2021).

الجدول (2) التحليل المالي الخاص بالسلامة المالية للمصارف عينة البحث للفترة (2012-2021)

ت	اسم المصرف	CA	AQ	MQ	EQ	LIQ	CAMEL
1	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.512	0.25	0.753	0.026	0.13	0.335
2	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	0.64	0.026	0.587	0.058	0.53	0.319
3	أربيل للاستثمار والتمويل	1.92	0.044	0.581	0.033	0.694	0.589
4	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0.761	0.048	0.694	0.033	0.551	0.366
5	الموصل للتنمية والاستثمار	0.973	0.09	0.556	0.027	0.462	0.381
6	اشور الدولي للاستثمار	1.28	0.055	0.473	0.047	0.818	0.458
7	المتحد للاستثمار	0.569	0.194	0.724	0.051	0.13	0.333
8	المنصور للاستثمار	0.808	0.038	0.325	0.048	0.837	0.332
9	عبر العراق للاستثمار	1.466	0.013	0.59	0.023	0.6	0.48
10	الاتحاد العراقي	0.575	0.127	0.695	0.042	0.254	0.322
11	الاستثمار العراقي	1.179	0.069	0.622	0.046	0.603	0.45
12	الائتمان العراقي	1.418	0.006	0.557	0.026	0.978	0.411
13	الأهلي العراقي	0.936	0.063	0.58	0.059	0.66	0.4
14	التجاري العراقي	0.987	0.039	0.486	0.044	0.608	0.376
15	الخليج التجاري	0.751	0.047	0.679	0.057	0.481	0.36
16	سومر التجاري	1.653	0.011	0.762	0.007	0.659	0.553
17	بابل	0.815	0.029	0.569	0.023	0.164	0.306
18	بغداد	0.46	0.103	0.578	0.066	0.692	0.32
	معدل اسوق	0.984	0.07	0.601	0.04	0.547	0.394
	الانحراف المعياري	0.419	0.065	0.109	0.016	0.244	0.083

اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

من خلال الجدول (2) يظهر أن معدل السوق العام لكفاية رأس المال قد بلغ (0.984) كما بلغ الانحراف المعياري (0.419) وهو ما يعني إن موقف المصارف عينة الدراسة من ناحية كفاية رأس المال هو موقف قوي وفقاً لجدول (2). إذ نجد إن المصارف التي سجلت معدلات لكفاية رأس المال أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (7) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (أربيل للاستثمار والتمويل، سومر التجاري، عبر العراق للاستثمار، الإئتمان العراقي، آشور الدولي للإستثمار، الإستثمار العراقي، التجاري العراقي)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

من خلال الجدول (2) يظهر أن معدل السوق العام لجودة الموجودات قد بلغ (0.070) كما بلغ الانحراف المعياري (0.065) وهو ما يعني أن موقف المصارف عينة الدراسة الحالية قد كان موقفاً متوسطاً بحسب الجدول (2). إذ نجد إن المصارف التي سجلت معدلات جودة موجودات أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (5) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (الإقتصاد للاستثمار والتمويل، المتحد للإستثمار، الإتحاد العراقي، بغداد، الموصل للتنمية والإستثمار)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

من خلال الجدول (2) يظهر ان معدل السوق العام لكفاءة الإدارة قد بلغ (0.601) كما بلغ الانحراف المعياري (0.109) وهو ما يعني إن موقف المصارف عينة الدراسة الحالية قد كان ضعيف جداً بحسب الجدول (2). إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات لكفاءة الادارة أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (7) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (سومر التجاري، الاقتصاد للاستثمار والتمويل، المتحد للاستثمار، الاتحاد العراقي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، الخليج التجاري، الاستثمار العراقي)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام. من خلال الجدول (2) يظهر ان معدل السوق العام للربحية قد بلغ (0.04) كما بلغ الانحراف المعياري (0.016) وهو ما يعني أن موقف المصارف عينة الدراسة الحالية قد كانت ضعيف جداً بحسب الجدول (2). إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات ربحية أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (10) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (بغداد، الأهلي العراقي، التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، الخليج التجاري، المتحد للاستثمار، المنصور للاستثمار، آشور الدولي للاستثمار، الاستثمار العراقي، التجاري العراقي، الاتحاد العراقي)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

من خلال الجدول (2) يظهر أن معدل السوق العام للسيولة قد بلغ (0.547) كما بلغ الانحراف المعياري (0.244) وهو ما يعني أن موقف المصارف عينة الدراسة الحالية قد كان قوياً بحسب الجدول (2). إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات سيولة أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (11) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (الائتمان العراقي، المنصور للاستثمار، آشور الدولي للاستثمار، أربيل للاستثمار والتمويل، بغداد، الأهلي العراقي، سومر التجاري، التجاري العراقي، الاستثمار العراقي، عبر العراق للاستثمار، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

من خلال الجدول (2) يظهر ان معدل السوق العام لتقييم (CAMEL) قد بلغ (0.394) كما بلغ الانحراف المعياري (0.083). إذ نجد أن المصارف التي سجلت معدلات تقييم أعلى من معدل السوق العام قد بلغت (7) مصرفاً، من بين (18) مصرفاً مدروساً وهي على التوالي (أربيل للاستثمار والتمويل، سومر التجاري، عبر العراق للاستثمار، آشور الدولي للاستثمار، الاستثمار العراقي، الائتمان العراقي، الأهلي العراقي)، فيما حققت بقية المصارف معدلات اقل من معدل السوق العام.

ثانيا: التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

لقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد كأداة لإختبار فرضيات الدراسة وهي فرضيات توضح علاقات التأثير بين مؤشرات المتغير المستقل والمتغير التابع. كما تم الإعتماد على البرنامج الاحصائي الجاهز (Eviews-12) لتحقيق ذلك، وأسلوب التحليل وفقا للتحليل البيانات المقطعية (Panel Data).

الفرضية الأولى: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في السلامة المالية ممثلة من خلال نموذج تقييم (CAMEL)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، اظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (3)، قبول الفرضية الأولى.

جدول (3) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنويع المصرفي في السلامة المالية

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
ID	CAMEL	0.263	0.031	8.524	0.000	تقبل الفرضية

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

AD	CAMEL	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
الثابت (C)	0.001	0.359	0.021	17.427	0.000	تقبل الفرضية
معامل التحديد (R^2)	0.519356	الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $CAMEL = (0.001) + (0.263)ID + (0.359)AD$			
احصائية (F) F-statistic	5.827207				
مستوى معنوية (F)	0.000				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

الفرضية الثانية: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في كفاية رأس المال (CA)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (4)، قبول الفرضية الثانية.

جدول (4) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنويع المصرفي في كفاية رأس المال

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
ID	CA	0.340	0.142	2.399	0.018	تقبل الفرضية
AD	CA	0.789	0.094	8.355	0.000	تقبل الفرضية
الثابت (C)	0.026	الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $CA = (0.026) + (0.340)ID + (0.789)AD$				
معامل التحديد (R^2)	0.555864					
احصائية (F) F-statistic	6.749509					
مستوى معنوية (F)	0.000					

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

الفرضية الثالثة: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في جودة الموجودات (AQ)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (5)، قبول الفرضية الثالثة.

جدول (5) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنويع المصرفي في جودة الموجودات

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
ID	AQ	0.373	0.013	28.010	0.000	تقبل الفرضية
AD	AQ	0.490	0.009	55.195	0.000	تقبل الفرضية

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الثابت (C)	-0.020
معامل التحديد (R^2)	0.775922
احصائية (F) F-statistic	18.67399
مستوى معنوية (F)	0.000

الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى
Method: Pooled Least Squares

$$AQ = (-0.020) + (0.373)ID + (0.490)AD$$

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

الفرضية الرابعة: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في كفاءة الادارة (MQ)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (6)، قبول الفرضية الرابعة.

جدول (6) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنويع المصرفي في كفاءة الادارة

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
ID	AQ	0.057	0.060	0.953	0.342	ترفض الفرضية
AD	AQ	0.578	0.040	14.544	0.000	تقبل الفرضية
الثابت (C)		-0.031				
معامل التحديد (R^2)		0.575482				
احصائية (F) F-statistic		7.310633				
مستوى معنوية (F)		0.000				

الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى
Method: Pooled Least Squares

$$MQ = (-0.031) + (0.057)ID + (0.578)AD$$

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

الفرضية الخامسة: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في الربحية (EQ)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (7)، قبول الفرضية الخامسة.

جدول (7) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنويع المصرفي في الربحية

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
ID	EQ	0.457	0.008	59.586	0.000	تقبل الفرضية
AD	EQ	0.337	0.012	28.703	0.000	تقبل الفرضية

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الثابت (C)	-0.011
معامل التحديد (R^2)	0.450822
احصائية (F) F-statistic	4.427018
مستوى معنوية (F)	0.000

الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى
Method: Pooled Least Squares

$$EQ = (-0.011) + (0.457)ID + (0.337)AD$$

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

الفرضية السادسة: تفترض الدراسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للتنويع المصرفي (تنويع الدخل والموجودات) في السيولة (Liq)، وبحسب نتائج البرنامج (Eviews-12)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (8)، قبول الفرضية السادسة.

جدول (8) نتائج اختبار علاقات التأثير للتنويع المصرفي في السيولة

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
ID	LIQ	0.556	0.027	20.305	0.000	تقبل الفرضية
AD	LIQ	0.074	0.042	1.767	0.079	ترفض الفرضية
الثابت (C)	-0.054					
معامل التحديد (R^2)	0.831855					
احصائية (F) F-statistic	26.67981					
مستوى معنوية (F)	0.000					

الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى
Method: Pooled Least Squares

$$Liq = (-0.054) + (0.556)ID + (0.074)AD$$

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews-12)

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. يتضح من خلال الجدول (1) إن المصارف التجارية التي تتمتع بإيرادات عالية من الدخل غير القائم على الفوائد تكون متنوعة بشكل جيد، وخاصة الإيرادات من الرسوم والعمولات بالإضافة الى الإيرادات تشغيلية أخرى مثل أرباح تبادل العملات الأجنبية وإيرادات المتحققة من إيجارات العقارات والأملاك وعمولات الاستشارات المالية وتقديم الخدمات المختلفة. إن هذه الإيرادات تسهم في تعزيز مصادر الدخل وتقليل من درجة الاعتماد على المصادر التقليدية

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

لدخل المصرف وهي الأنشطة الإقراضية، وبالتالي فهي تسهم تقليل المخاطر. كما نستنتج من خلال جدول (1) أيضا، إن المصارف التجارية في العراق غير متنوعة وفقا لتنويع الموجودات، وذلك بسبب ضعف مجال الاستثمارات في العراق بشكل عام خاصة الاستثمارات بالأوراق المالية.

2. يبين الجدول (2) إن المصارف التجارية في العراق هي سليمة من ناحية كفاية رأس المال، وذلك بسبب التزامها بتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس مال المصارف الى (250) مليار دينار عراقي، كحد أدنى (حسين وإبراهيم، 2019: 4-5). كما انها غير سليمة وتعد مؤشر إنذار فيما يتعلق بجودة الموجودات بسبب ارتفاع نسب القروض المتعثرة. اما فيما يتعلق بكفاءة الإدارة فأنها غير سليمة وتعد مؤشر إنذار، وذلك بسبب ارتفاع نسب المصاريف التشغيلية الى أكثر من (60%) من إجمالي الإيرادات في حين حددت معايير نموذج (CAMEL) (30%) كحد أدنى. وفيما يخص الربحية فأنها غير سليمة مالياً وتعد مؤشر إنذار مبكّر، وفقاً لمؤشر العائد على حقوق الملكية، وفيما يتعلق بالسيولة فهي مصارف سليمة ماليا باستثناء بعض المصارف تشمل (الاقتصاد للاستثمار والتمويل والمتحد للاستثمار والاتحاد العراقي وبابل).
3. ان زيادة درجة التنويع المصرفي في المصارف التجارية العراقية يعزز مستوى السلامة المالية، وذلك عن طريق التوسع في أنشطة غير الأنشطة التقليدية لعمل المصارف بالإضافة الى زيادة الاعتماد على دخل العمولات والرسوم.
4. ان التنويع المصرفي يساهم في تعزيز كفاية رأس المال وذلك عن طريق زيادة الأرباح والاستفادة من وفورات الحجم.
5. ان تنويع المصرفي في المصارف العراقية يحسن من جودة الموجودات لان تقليل الاعتماد على القروض والسلف سوف يمنح المصارف القدرة على تقديم سياسية ائتمانية أكثر قوه وصرامة.
6. يعزز تنويع الموجودات الكفاءة الإدارية وذلك من خلال الاستفادة من تقليل التكاليف التشغيلية الناتجة عن الاستفادة من وفورات الحجم.
7. يساهم التنويع المصرفي في تعزيز الربحية في المصارف العراقية وذلك من خلال الاستفادة من مصادر الإيرادات غير المتعلقة بالفائدة وخاصة دخل العمولات والرسوم.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

8. يساهم تنويع الدخل في تعزيز السيولة المصرفية لدى المصارف العراقية لإنه يعزز من التمويل الداخلي للمصرف ويقلل الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل.

ثانيا: التوصيات

1. نوصي المصارف التجارية في العراق التي تسعى الى تحقيق التنويع القائم على الدخل بضرورة الاهتمام بإيرادات الرسوم والعمولات وتسويق الخدمات المصرفية بالإضافة الى الاستثمار في مجالات تبادل العملات الأجنبية وكذلك تأجير الأملاك والعقارات. كما نوصي المصارف التجارية ان تزيد من الاهتمام بالاستثمارات كمصدر ثانوي للدخل بالإضافة الى القروض والتسليفات بغية الاستفادة من مزايا التنويع في تقليل المخاطر وتعظيم العوائد.
2. ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية بكفاءة الإدارة والربحية بشكل عام وضرورة التزام المصارف الأخرى بجودة الموجودات مع الاحتفاظ بنسب رأس المال والسيولة.
3. لابد للمصارف التجارية العراقية الاهتمام بتنويع مصادر دخلها وخاصة فيما يتعلق بدخل العمولات والرسوم كوسيلة لدعم وتعزيز السلامة المالية.
4. من الضروري للمصارف العراقية الاهتمام بالاستثمارات وزيادة درجة الاعتماد عليها لدعم موجوداتها كما انها تعد الركيزة الأساسية لدعم النقص الحاصل نتيجة تعرض القروض والسلف الى الخسائر.
5. ينبغي على المصارف العراقية تنويع مصادر دخلها لما له من أهمية في تعزيز رأسمالها عن طريق زيادة الأرباح والاستفادة من وفورات الحجم في تقليل حجم التكاليف.
6. من الضروري الاهتمام بتنويع مصادر الدخل من اجل تحسين جودة الموجودات، لان تنويع مصادر الدخل يساهم في تعزيز قدرة المصرف على تشديد سياسة الائتمان مما يخفض نسب القروض المتعثرة.
7. نوصي المصارف العراقية بتنويع الموجودات لما له من تأثير في رفع الكفاءة الإدارية خاصة فيما يتعلق بتخفيض الكلف التشغيلية للمصرف.
8. ينبغي على المصارف العراقية الاخذ بمزيد من الاهتمام تنويع مصادر الدخل لما له من تأثير كبير في تعزيز نسب الربحية وذلك عن طريق التوسع في مصادر دخل أخرى غير مصادر الدخل الأساسية.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

9. ينبغي على المصارف العراقية الاهتمام بتنويع الإيرادات لإنه يساهم في تعزيز نسب السيولة في المصرف بسبب الاستفادة من مزايا التنويع في دعم التمويل الداخلي للمصرف وتقليل الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل المصرف.

المصادر:

المصادر العربية:

1. حسان، زهراء حسين. (2022). مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (6)، العدد (19)، ص 72-85.
2. حسين، حسين خالد. وإبراهيم، جنان إسماعيل. (2019). مؤشرات السلامة المالية في العراق. دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، تم التوصل له من الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي في الانترنيت.
3. سارة، سماتي و الياس، قشوط . (2014). أثر استراتيجية التنويع على الأداء التسويقي. شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر.
4. عمر، احمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

المصادر الأجنبية:

1. Arias, F., Martín, M., Romero,T., Estudillo,F., Navarro,F. (2017). **Financial Soundness Prediction Using a Multi-classification Model: Evidence from Current Financial Crisis in OECD Banks**. © Springer Science+Business Media New York, DOI 10.1007/s10614-017-9676-6.
2. Chen, H. J. & Budidarma, M. (2020). "**Performance of Banks in Indonesia: The Importance of Bank Diversification and Corporate Governance** ". Integrative Business and Economics Research. PP. 91-104.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

3. Christiansen, A. & Pace, R. (1994). "RELAXING **THE GLASS-STEAGALL ACT: DO DIVERSIFICATION BENEFITS EXIST?** " . Journal Of Financial & Strategic Decisions, PP. 55-62.
4. Duho, K. (2019). "**Bank diversification and performance in an emerging market**". International Journal of Managerial Finance, © Emerald Publishing Limited, DOI 10.1108/IJMF-04-2019-0137.
5. Ghosh, A. (2017). "**Real sector consequences of bank diversification: evidence across US industries and states**". Journal of Financial Economic. © Emerald Publishing Limited. DOI 10.1108/JFEP-07-2017-0067. pp. 322-341.
6. Kadhum,J.H. & Halboos, A.A. (2021). **Evaluation of the Financial Soundness of the Iraqi Private Banks**. Arab Journal for Scientific Publishing (AJSP).
7. Kattel, I. K. (2014). Evaluating the Financial Solvency of Selected Commercial Banks of Nepal: An Application of Bankometer. JOURNAL OF ADVANCED ACADEMIC RESEARCH (JAAR), Vol. I No.1.
8. Kolum, M.C. (2016). **A micro and macro prudential approach to financial soundness assessment of commercial banks in kenya**. Strathmore university , Nairobi.
9. Lekovic, M. (2018). "**INVESTMENT DIVERSIFICATION AS A STRATEGY FOR REDUCING INVESTMENT RISK**". © Faculty of Economics, University of Kragujevac, PP. 169-186.
10. Mercieca, S. , Schaeck, K. & Wolfe, S. (2007) . "Small European banks: Benefits from diversification?". Journal of Banking & Finance. doi: 10.1016/j.jbankfin.2007.01.004. PP. 1975–1998.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

11. Mishkin, S. & Serletis, A. (2004). "**THE ECONOMICS OF MONEY, BANKING, AND FINANCIAL MARKETS** ". The economics of money, banking and financial markets / Frederic S. FOURTH CANADIAN EDITION.
12. Nguyen,D. (2020). **BANK COMPETITION AND FINANCIAL SOUNDNESS**. A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy at Western Sydney University.
13. Noman, A. & Isa, C. (2021). **Financial Soundness and Macroprudential Regulation of Banks in ASEAN-5 Countries**. © Springer Nature Switzerland, https://doi.org/10.1007/978-3-319-71060-0_8-1.
14. Ouma, O. & Kirori, N. (2019). **Evaluating the Financial Soundness of Small and Medium-Sized Commercial Banks in Kenya: An Application of the Bankometer Model**. International Journal of Economics and Finance, Vol. 11, No. 6, doi:10.5539/ijef.v11n6p93.
15. Pizzutto,G. (2019). The US Financial System and its Crises From the 1907 Panic to the 2007 Crash. London School of Economics, London, UK, https://doi.org/10.1007/978-3-030-14489-0.
16. Rogers, K. & Jr, J. F. (1999). "A**n analysis of nontraditional activities at U.S. commercial banks** ". Review of Financial Economics, PP. 25–39.
17. Salina,A. (2020). **An assessment of the financial soundness of the Kazakh banks. Asian Journal of Accounting Research**, Vol. 6 No. 1, pp. 23-37, DOI 10.1108/AJAR-03-2019-0022.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694

18. Sundararajan, V., Enoch,C., José,A., Hilbers,P., Krueger,R. Moretti,M., Slack,G. (2002). **Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices**. International Monetary Fund.
19. Volodymyrivna,O.K.(2014). **Lending Dynamics as Indicator of Banking Systems Financial Soundness**. Economics and management.
20. Wu, W., & Ausina, E. T. (2020). "**Bank Diversification and Focus in Disruptive Times: China, 2007–2018".** Departament d'Economia, Universitat Jaume .
21. Wyss, L.C. (2018). "**ESSAYS ON BANK INCOME DIVERSIFICATION**". Wynigen, Canton of Bern. PP. 1-137.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.12694